

## الاتحاد الأوروبي يهدد بتوسيع العقوبات على فنزويلا

بروكسل - هدد الاتحاد الأوروبي الثلاثاء بتوسيع العقوبات على فنزويلا ما لم تتوصل المحادثات بين الحكومة والمعارضة إلى "نتائج ملموسة"، وطالب نظام الرئيس نيكولاس مادورو بوقف الانتهاكات التي تطاول حقوق الإنسان.

وسعى الاتحاد الأوروبي إلى المساعدة في حل الأزمة السياسية في فنزويلا من خلال إنشاء مجموعة اتصال دولية. ودعا الجانبين إلى "المشاركة الفعلية" في المحادثات التي تتوسط فيها الترويج وتعد في جزيرة باربادوس في البحر الكاريبي.

وصرحت وزيرة خارجية الاتحاد فيديريكا موغيريني في بيان أنه "في حال لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة في المفاوضات الجارية، فإن الاتحاد الأوروبي سيوسع إجراءاته" العقابية.

ويتواجد ممثلون عن مادورو وزعيم المعارضة خوان غوايدو في باربادوس لإجراء مفاوضات بعد الاتفاق على إنشاء منصة للحوار الجاري، لتوسيع الاتصالات الأولية التي جرت في أوسلو في مايو.

وتعاني فنزويلا من أزمة سياسية منذ يناير عندما أعلن غوايدو نفسه رئيسا بالوكالة، وحصل على دعم أكثر من 50 دولة.



فيديريكا موغيريني  
في حال لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة  
إجراءاتنا العقابية

ويرى غوايدو الذي أعلن نفسه رئيسا بالوكالة واعترف به نحو خمسين دولة بينها الولايات المتحدة، أن نيكولاس مادورو "دكتاتور" و"مغتصب للسلطة" لأن انتخابات عام 2018 التي سمحت للرئيس التنشافي البقاء في الحكم "لم تكن نزيهة" بحسب المعارضة الجديدة. وتطالب بتنحيه وإجراء انتخابات جديدة. واستبعد ديوسداندو كايو مساعد مادورو الأسبوع الماضي إجراء أي انتخابات مبكرة. وقال لشبكة التلفزيون الحكومية "يقولون إن الحكومة ستذهب إلى باربادوس لأن انتخابات رئاسية ستجري خلال فترة لا أعرف مدتها وسيكون هناك هذا المرشح وذاك".

وأضاف كايو رئيس الجمعية التأسيسية وثاني أقوى شخصية سياسية في البلاد "لن تجري انتخابات رئاسية. اسم الرئيس نيكولاس مادورو". ويصف مادورو من جهته المعارضة بأنها "انقلابية" خصوصا منذ دعوة غوايدو إلى انتفاضة في 30 أبريل لم تؤد إلى نتيجة. وصرح بالمفاوض باسم الحكومة الفنزويلية إيكستور رودريغيز أنه يتوقع "مسارا معقدا" لكنه سيؤدي إلى "اتفاق على تعاميش ديموقراطي". وأكد أن وفده "سيجري مشاورات من أجل التقدم ووضع حد للمعاناة".



وتشكو فنزويلا، الغنية بالنفط، من انهيار الاقتصاد والركود العميق منذ خمس سنوات. وينتشر فيها نقص الغذاء والأدوية كما يشهد قطاع الخدمات العامة انهيارا.

وقال الاتحاد الأوروبي إنه مستعد لفرض عقوبات على عناصر من قوات الأمن مسؤولة عن ممارسة التعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة بعد وفاة ضابط متقاعد في البحرية الفنزويلية أثناء اعتقاله بتهمة المشاركة في محاولة انقلابية.

وأعربت المفوضية الدولية لحقوق الإنسان ميشال باشليه عن "الصدمة" بسبب وفاة الضابط الذي يشبهه في تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه.

وقال الاتحاد الأوروبي إن تقرير باشليه الأخير "يؤكد بوضوح وبالانقباض مدى وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان" في فنزويلا.

وأضافت موغيريني في بيانها أنه "في ضوء الوضع الخطير الذي تحدثت عنه المفوضية العليا لحقوق الإنسان فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لبدء العمل لتطبيق إجراءات محددة على عناصر قوات الأمن الضالعين في عمليات التعذيب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة".

وقام الاتحاد الأوروبي بتجميد أرصدة نحو 18 من أعضاء نظام مادورو وحظر عليهم السفر. كما فرض حظرا على مبيعات الأسلحة والمعدات التي

في المياه المختلف عليها في آسيا. وقال ترامب في بيان "ستتعلق الولايات المتحدة كل التزاماتها في معاهدة الحد من الصواريخ النووية المتوسطة وتبدأ عملية الانسحاب من المعاهدة التي ستكتمل خلال ستة أشهر، إلا إذا عادت روسيا إلى الالتزام بالمعاهدة ودمرت كل الصواريخ والمعدات والمعدلات التي تنتجها".

وأضاف البيان أن "الولايات المتحدة التزمت بالمعاهدة بشكل كامل لمدة تزيد عن 30 عاما، ولكننا لن نبقى مقيدين ببندوها فيما لا تفعل روسيا ذلك".

وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أثناء إعلانه القرار إن واشنطن لا تزال راغبة في الدخول في مفاوضات مع روسيا حول ضبط الأسلحة، وتامل في أن تلتزم روسيا بالمعاهدة.

وأضاف "تأمل الولايات المتحدة أن تتمكن من إعادة علاقاتنا مع روسيا إلى وضع أفضل، لكن الكرة في ملعب روسيا لتغيير مسارها الذي يتميز بالمشاطات المزعجة للاستقرار، ليس في هذه المسألة فحسب بل في العديد من المسائل الأخرى".

وتلزم المعاهدة، البلدين بإزالة الصواريخ النووية والتقليدية القصيرة ومتوسطة المدى، فيما يخشى مراقبون أن يؤدي انقضاء المعاهدة إلى إمكانية اندلاع سباق مزايد للتسلح.

## واشنطن تسعى إلى احتواء بكين عبر ضمها لاتفاق نووي جديد

### الولايات المتحدة قلقة من حجم الإنفاق العسكري الصيني



#### ترسانة نووية غامضة

صواريخها الباليستية وصواريخ كروز التي تشكل جزءا جوهريا من إستراتيجية بكين الدفاعية، تنتهك تلك المعاهدة. ويحل أجل اتفاق نووي بين الولايات المتحدة وروسيا يعرف باسم نيو ستارت لعام 2011 في فبراير عام 2021 لكن يمكن مده لخمس سنوات بموافقة الطرفين.

وهذا هو الاتفاق الأمريكي الروسي الوحيد الذي يحذ من الأسلحة النووية الاستراتيجية المنتشرة، حيث يقول أنصار الحد من التسلح إنه دون الاتفاق سيكون من الأصعب على كل طرف قياس نوايا الآخر.

ونفذ الرئيس الأمريكي فبراير الماضي تهديده وأعلن تعليق التزامات بلاده في معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى المبرمة مع موسكو عام 1987 أثناء الحرب الباردة، وبدء انسحابها منها بحجة انتهاك موسكو للمعاهدة.

وقد يؤدي انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة إلى توجيه الانتظار نحو الصين التي يمكن أن تطور دون قيود أسلحتها النووية متوسطة المدى، بما أنها لم توقع على الاتفاق.

وعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية لا تزال متوترة مع روسيا، إلا أن مخططي الدفاع الأمريكيين ركزوا في شكل كبير على الصين بسبب إنفاقها العسكري المتزايد، وزيادة جهودها لترسيخ نفوذها

تسعى الولايات المتحدة التي انسحبت مؤخرا من معاهدة نشر الصواريخ النووية القصيرة ومتوسطة المدى الموقعة مع روسيا منذ عام 1987، إلى صياغة معاهدة جديدة تضم الصين، في وقت يعتقد المسؤولون الأمريكيون أن نحو 95 في المئة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التي تشكل جزءا جوهريا من استراتيجية بكين الدفاعية، تنتهك تلك المعاهدة.

ويجتمع ممثلون عن الولايات المتحدة وروسيا في جنيف الأربعاء لبحث اتفاق جديد يقيد التسلح النووي بما قد يشمل الصين في نهاية الأمر، فيما يتنامى قلق واشنطن من أن يرفع انسحابها من معاهدة نشر الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى مع موسكو قيود التسلح أمام بكين التي لم توقع على الاتفاقية.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال إنه يرغب في رؤية "الجيل التالي" من اتفاق الحد من التسلح مع روسيا والصين وأن يشمل ذلك كل أنواع الأسلحة النووية، حيث آثار الأمر مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ كل على حدة خلال قمة مجموعة العشرين في أوساكا الشهر الماضي.

ورفضت الصين في وقت سابق اقتراحا بإجراء محادثات مع الولايات المتحدة وروسيا بشأن اتفاق جديد يحذ من التسلح النووي، قائلة إنها لن تشارك في أي مفاوضات ثلاثية لنزع السلاح

تسعى الولايات المتحدة التي انسحبت مؤخرا من معاهدة نشر الصواريخ النووية القصيرة ومتوسطة المدى الموقعة مع روسيا منذ عام 1987، إلى صياغة معاهدة جديدة تضم الصين، في وقت يعتقد المسؤولون الأمريكيون أن نحو 95 في المئة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التي تشكل جزءا جوهريا من استراتيجية بكين الدفاعية، تنتهك تلك المعاهدة.

وأضاف كنج رد على سؤال عن تصريحات ترامب "الصين تعارض حديث أي دولة، في غير محله، عن الصين في ما يتعلق بمسألة الحد من التسلح، ونحن لن نشارك في أي مفاوضات ثلاثية بشأن اتفاق لنزع السلاح النووي".

وتابع أن الصين تعتقد أن الدول التي تملك الترسانات النووية الأكبر عليها مسؤولية، خاصة في ما يتعلق بنزع السلاح النووي، ويتعين أن تواصل الحد من الأسلحة النووية بشكل يمكن التحقق منه ولا عدول عنه مما يهيئ الظروف لمشاركة دول أخرى.

ويقول مسؤولون أمريكيون، إنه لو كانت الصين شريكا في معاهدة الحد من الصواريخ النووية القصيرة ومتوسطة المدى، فإن نحو 95 في المئة من

المؤسسة قادرة على التعاون مع وزارة العدل وغيرها من الأطراف التي يمكن أن تمدها بالبيانات التي تحتاجها.

والأسبوع الماضي، ظهر ترامب في حديقة الورود بالبيت الأبيض ليتحدث عن التطورات في قضية التعداد السكاني بعد أن منعت المحكمة العليا الإدارة الأمريكية طلب إدراج سؤال عن المواطنة، وحتى في مواجهة الهزيمة، بقي الرئيس مصمما على إبراز أنه ربح في النهاية بفضل الأمر التنفيذي الذي أصدره.

وقال "إننا لا نتراجع عن جهودنا الهادفة إلى تحديد نسبة مواطنة سكان الولايات المتحدة".

ولم يعترف ترامب يوما بالأخطاء التي اقترفتها إدارته منذ توليه الحكم، حتى وإن كانت البسيطة منها. وذهب الرئيس إلى حد لوم القضاء والمحكمة العليا التي طلبت أن تجبر السلطة التنفيذية السبب وراء رغبتها في إدراج سؤال عن المواطنة.

وبعد نزاع دام عامين في المحكمة ومع الصحافة لتضمن مسألة الجنسية، أصدر ترامب على أن هذا الأمر غير ضروري. وادعى أن تبادل البيانات بين المؤسسات هو الذي سيعطي نتائج أكثر دقة.

وبعد 12 ساعة من توقيع الأمر التنفيذي، ادعى ترامب دون أن يقدم دليلا على قوله إن إدارته اكتشفت بالفعل نسبة المواطنين الدقيقة.

## ترامب لا يعترف بالهزائم: يخلق أزمة ثم يتراجع ليعلن نصرا زائفا

واشنطن - لم يخف الرئيس دونالد ترامب سياساته عن العالم، وادأما ما كانت تصريحاته صريحة وواضحة، حيث رسم المحللون نمطا مألوفا لاتباع الرئيس الأمريكي في جل النهج التي اتبعها أو أعلن رغبتها في اعتمادها دون اهتمام بنتائجها والردود التي من شأنها أن تحشد، فهو يخلق أزمة ثم يتراجع عن دعواته ليعلن نصره وينتقل إلى مسألة أخرى ليتناولها بنفس الطريقة.

ويرى الكاتب زيبيل ميلر أن أحدث مثال على هذا النمط تراجع ترامب عن دعواته إلى إضافة سؤال حول الجنسية الأمريكية إلى نماذج الإحصاء المتعلقة بتعداد سكان الولايات المتحدة سنة 2020.

وتوجه إلى شعبه مؤكدا أنه سيجد طريقا آخر للتأكد من تنظيم إحصاء كامل "للسكان غير المواطنين". ومثلما يصور النمط، جاء هذا التراجع إثر أزمة خلقها ترامب عند إعلانه لرغبته، حيث تزامنت مع إعداد خطط لمداومة المهاجرين غير الشرعيين الذين تمكنوا من دخول حدود البلاد.

وحول الرئيس "جراحة الإدارة" إلى الاتجاه المعاكس عندما أعلن عن تراجعته المتعلقة بمسألة التعداد السكاني، وأمر وزارة التجارة بتجميع بيانات المواطنة عبر التوسع نحو وسائل أخرى عوض التقيد بالتعداد السكاني الذي ينظم مرة كل عشر سنوات، حيث أصبحت

وقال ديل هو، مدير مشروع حقوق التصويت بالاتحاد الأمريكي للحريات المدنية "قد يعلن ترامب نصره اليوم، لكن القضية مثلت هزيمة كاملة ومهينة له وإدارته". وقبول إعلان ترامب بصمت معظم حلفائه بدلا من صخبهم المعتاد الذي يرافق الإجراءات الرئاسية.

**يشكل الاعتراف بالهزيمة مخاطرة سياسية وجودية للمرشح الذي حشد مؤيديه بشعارات تعد بالفوز حتى الملل**

ويذكرنا المشهد بما حدث قبل ستة أشهر في نفس المكان، حين أعلن ترامب أنه "فخور جدا" بالإعلان عن إنهاء إغلاق المؤسسات الحكومية الجزئي الذي بدأ إثر فشل المفاوضات حول الميزانية مع طلب تمويل الجدار الحدودي بين المكسيك والولايات المتحدة الذي أصدر ترامب على بنائه لوقف عبور المهاجرين إلى بلاده.

وعلى الرغم من تبجح ترامب، لم يتلق مشروع أي تمويل من المشرعين، حيث تراجع الرئيس في مواجهة الانتقادات المتزايدة وادعى النصر على أي حال. وقال في كلمة القاها في حديقة الورود إن

البلاد، ثم أصر على أن اللقاء الثاني الذي عقد في فينتام كان ناجحا على الرغم من انسحابه الذي أكد للصحافة خلال مؤتمر صحفي قبل مغادرته العاصمة الفيتنامية، حيث أشار إلى أن المحادثات تأثرت بمسألة العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوريا الشمالية بسبب برامجها النووية والباليستية.

وفي الشهر الماضي، أعلن ترامب في تغريدة على تويتر أن واشنطن توصلت إلى اتفاق مع المكسيك بشأن الهجرة، وأنها علقت الرسوم الجمركية العقابية التي كانت تهدد بفرضها إلى أجل غير مسمى للحد من زيادة المعايير الحدودية غير القانونية. وعلى الرغم من تراجعته، وجد الرئيس نافذة لإعلان فوزه حيث قال إن المكسيك وافقت على اتخاذ تدابير لوقف تدفق المهاجرين إلى حدود الولايات المتحدة الجنوبية، وعلى أن تستقبل المهاجرين الذين يعبرون أراضيها في اتجاه أميركا طلبا للجوء في انتظار رد محاكم البلاد.

وجاءت تصريحاته كما لو أنه حقق أحد الوعود المركزية التي أدلى بها أثناء ترشحه لولاية أولى أثناء استعداده لإطلاق حملته الرئاسية الثانية.

ويذكرنا المشهد بما حدث قبل ستة أشهر في نفس المكان، حين أعلن ترامب أنه "فخور جدا" بالإعلان عن إنهاء إغلاق المؤسسات الحكومية الجزئي الذي بدأ إثر فشل المفاوضات حول الميزانية مع طلب تمويل الجدار الحدودي بين المكسيك والولايات المتحدة الذي أصدر ترامب على بنائه لوقف عبور المهاجرين إلى بلاده.

وعلى الرغم من تبجح ترامب، لم يتلق مشروع أي تمويل من المشرعين، حيث تراجع الرئيس في مواجهة الانتقادات المتزايدة وادعى النصر على أي حال. وقال في كلمة القاها في حديقة الورود إن